إشكالية التسليح إبان مرحلة اندلاع الثورة 1954- 1956م

د. عبد الله مقلاتي*

مقدمـــة: لا شك أن موضوع التسليح إبان الثورة الجزائرية يطرح كثيرا من الإشكاليات، تتعلق بذلك النشاط الواسع المتشعب الذي أحيط بكامل السرية، وبتلك الشبكات المتداخلة المهام والموزعة على عدة دول، وتلك المراحل المنفصلة والمتكاملة في إنجاح مهمة التسليح، ولعل أهم الأسئلة إلحاحا علينا في تناول الموضوع تتعلق بخيارات الحصول على السلاح، وسبل نقله إلى حدود الجزائر، وطرائق ووسائل إدخاله لأرض الوطن، وخلال مرحلة التحضير للثورة وفي بدايتها طرحت بحدة هذه المشكلات، وقد انطلقت الثورة بإمكانيات تسليح بسيطة، وتطلب الأمر من الوفد الخارجي للجبهة وقادة الداخل بذل قصارى الجهد للتغلب على مشكلة التسليح، فهل أمكن خلال هذه المرحلة مواجهة الصعاب التي كانت تعترض تسليح الثورة، وما حجم التسليح الذي تغذت منه للصمود في المقاومة؟

1- جهود القيادة الثورية العليا في مواجهة مشكل التسليح: اهتمت العناصر الثورية في حزب الشعب بمسألة التسليح، وذلك إيمانا منها بأن وسيلة تحقيق الاستقلال تمر بتوفير الوسائل المادية للحرب، وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها لوحظ اهتمام متزايد بجمع السلاح، ولكن الخطوات الرئيسية المنظمة للحصول على السلاح تمت في عهد المنظمة الخاصة، فخلال سنوات 1947-1950 تم اقتناء شحنات معتبرة من مخلفات الحرب في ليبيا وتونس، وذلك اعتمادا على خلايا منظمة وعمل سري ناجع، وتشير المصادر في هذا الإطار أن مراكز خزن السلاح كانت متواجدة في الأوراس والشلف والأغواط والسمندو والقبائل والجزائر العاصمة، وقد أدى زلزال الشلف إلى إتلاف المخزن الموجود بالمنطقة، ووقع التبليغ عن مخزن الأغواط من قبل أحد العملاء، وكان مخزون القبائل تحت يد المصاليين، وعليه لم تسلم سوى مخازن السمندو والعاصمة والاوراس، وتضم في مجموعها 320 قطعة، في أغلبها من صنع إيطالي ورُبعها غير صالح للاستعمال نتيجة طول فترة

* أستاذ محاضر أ في التاريخ الحديث والمعاصر- قسم العلوم الإنسانية- التاريخ- جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

التخزين، وكان مخزن الأوراس هو الرئيسي لاشتماله على نحو 300 قطعة، منح ابن بوالعيد بعضها لمنطقتي الشمال القسنطيني والقبائل لاستعمالها في عملية تفجير الثورة[1].

وكان مشكل السلاح مطروحا بحدّة، ذلك أن كمية الأسلحة التي كانت مخبأة في الأوراس تعد قليلة، ولم تكن قطع الأسلحة المتواجدة بالمناطق الأخرى لتشجع على خوض الثورة، ولهذا انصب الاهتمام على توفير الأسلحة من الخارج، وقد اجتهد ابن بلة وخيضر منذ أفريل 1954م في كسب الموقف المصري والمغاربي لدعم الثورة الجزائرية، وفعلا كسب ابن بلة دعم السلطات المصرية لتوفير السلاح والمال، وكانت مهمة إدخال الأسلحة تملي عليه ضرورة التنسيق مع المناضلين التونسيين في طرابلس ومع قادة حزب الاستقلال، وحرصا منه على إدخال السلاح إلى الجزائر قبل موعد اندلاع الثورة اجتمع في جوان 1954م مع عبد الكبير الفاسي بمدينة "بيرن" السويسرية لبحث موضوع شراء الأسلحة وإدخالها إلى المغرب. ولكن عبد الكبير الفاسي اعتذر عن إتمام الصفقة بعد أن تسلم المال من بيطاط، وفشلت مهمة بوضياف وابن مهيدي إلى الريف المغربي من أجل السلاح في صائفة 1954م، لكنها أفادت في الاتصال بالوطنيين المغربيين في تيطوان والناظور ومعرفة مسالك الحدود[2]، وفي الوقت ذاته انتقل بن بولعيد إلى طرابلس عبر تونس للقاء بن بلة، وتدارسا سبل توفير ونقل الأسلحة إلى داخل الجزائر[3].

وقد لفتت السوق الليبية التي كانت تعجّ بتجارة السلاح إليها أنظار القادة الجزائريين، وبتوجيه من الضباط المصريين غضّت حكومة ابن حليم الطرف عن نشاط المناضلين الجزائريين[4]، وجعل بن بلة من منطقة طرابلس قاعدة إمداد متقدمة لمجاهدي المغرب العربي، وعمل بشير القاضي جنبا إلى جنب مع الضابط المغربي الهاشمي الطود ومسؤولي المقاومة التونسية عز الدين عزوز وعبد العزيز شوشان والإخوة الليبيين، وذلك من أجل توفير السلاح وتدريب المجاهدين وتنسيق العمل الوحدوي المشترك[5]، وقد تم وضع مخطط مشترك لإمداد جيش التحرير الجزائري بالسلاح عبر الأراضي التونسية، وإن كان بن بلة وبوضياف يعترفان أنه لم تدخل أي قطعة سلاح قبل موعد الفاتح نوفمبر 1954م لكن الجهود التي بذلت والشبكات التي نسجت أثمرت وصول الأسلحة إلى الأوراس في ديسمبر 1954م وإلى منطقة وهران في مارس 1955م. ويرجع الفضل الكبير في هذا الجهد إلى بن بلة الذي كان يسارع الوقت في وضع الترتيبات النهائية لتفجير الثورة، وكان بن بلة يعلم أول بأول القادة التاريخيين في الداخل بالتطورات الحاصلة، وقد عقد معهم اجتماعا تنسيقيا

التأم في "بيرن" بسويسرا نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر 1954م، وتمّ فيه عرض الاستعدادات الأخيرة وإعطاء صورة مشجعة على بدء الكفاح المسلح في أول نوفمبر 1954م[6].

2- جهود ابن بلة والوفد الخارجي في مجال التسليح: نهض بن بلة والوفد الخارجي بدور هام في تحصيل الأسلحة وتمهيد طريق إدخالها إلى الجزائر، وقد تلقى من عبد الناصر والمخابرات المصرية كامل الدعم في أداء مهمته، و لم تكن مهمة شراء الأسلحة بالهينة، كما أن تمهيد طريق مرورها للجزائر كان شاقا، وكل هذا الجهد تعرض للاستهانة، ويتوجب علينا إعادة الاعتبار له، خاصة وأن مذكرات كل من بن بلة وفتحي الديب ومصطفى بن حليم كشفت تفاصيله المعقدة.

لقد أعطى عبد الناصر أوامره لفتحي الديب بالتجند من أجل دعم المقاومة المسلحة في الشمال الإفريقي، وسخر هذا الأخير كامل طاقته لدعم ثورات المغرب العربي بالسلاح، وفي هذا الإطار استفادت ثورة الجزائر من شحنات هامة من الأسلحة، وإن كان أغلبها لم يقتنى بأموال مصرية فإن المساعدة اللوجستيكية كانت أساسية، ولولاها لواجهت الثورة الجزائرية مشكلة تسليح حادة.

في البدء فضل عبد الناصر اندلاع شرارة الثورة قبل تسليم السلاح، ومنح بن بلة مبلغا من المال لاقتناء السلاح من السوق الليبية، ومع الإعلان عن الانطلاقة القوية للثورة جندت المخابرات المصرية إمكانياتها لتوفير السلاح ونقله، واعتمدت أسلوب النقل البحري إلى موانئ ليبيا والمغرب كخيار محبب، مستعينة في ذلك بالتعاون السري لرئيس الحكومة الليبية وللمقاومين المغاربة في الريف الاسباني[7].

تؤكد شهادة كل من فتحي الديب[8] وأحمد بن بلة[9] على الدور الفعال الذي أسهم به رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم مبكرا في دعم الثورة الجزائرية، وتكشف عن طبيعة نشاطه السري في تمرير الأسلحة عبر الأراضي الليبية. ويبدو أن سرية المهمة وحساسيتها جعل الاختيار يقع على ابن حليم، ولكن هذا الأخير فضل أخذ موافقة الملك إدريس السنوسي.

ويورد ابن حليم أنه وخلال زيارته إلى القاهرة المتزامنة مع موعد اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954م فاتحه الرئيس جمال عبد الناصر في موضوع دعم الثورة الجزائرية، وطلب منه شخصيا التكفل بنقل السلاح والعتاد عبر ليبيا وتسليمه للثوار الجزائريين، وأن رده كان إيجابيا، لكنه أشار إلى بعض العوائق التي قد تواجه المهمة مثل تواجد القوات البريطانية في البلاد وإشرافها على شرطة طرابلس، والرقابة التي تفرضها فرنسا على ليبيا بقواتها واستخباراتها الكثيفة في فزان وطرابلس[10]، وطلب ابن حليم من عبد الناصر إمهاله عدة أسابيع لبحث الموضوع مع الملك

والتفاهم حول السبل الكفيلة بإنجاح هذه المهمة الحساسة، ويضيف ابن حليم أن عبد الناصر قدم له بن بلة، وأنه عقد معه اجتماعا في الفاتح نوفمبر 1954م درس تفاصيل الموضوع[11].

وإثر عودته إلى ليبيا اجتمع أولا بناظر ديوان الملك البوصيري الشلحي[12] لمساعدته في كسب موقف الملك وموقف صهره محمود بوقويطين قائد دفاع برقة، ثم اجتمع بالملك وشرح له تفاصيل الموضوع، ملتمسا منه الموافقة على خطته السرية لتهريب السلاح، وكانت خلاصة جواب الملك كما نقلها ابن حليم مركزة على مسألتين أوضحهما بقوله: "من ناحية لا يمكننا أن نرفض مساعدة ثوار الجزائر في جهادهم، هذا واجب ديني محتم علينا تلبيته ولا يمكننا أن نتردد في القيام به ...ومن ناحية أخرى فإنني لا أريد أن أعرض استقلال هذا الوطن الذي ضحينا في سبيله بكل عزيز وغال..."[13]، وقد اجتهد ابن حليم في تهوين مخاوف الملك المشروعة موضحا له أن هذه المهمة- ورغم خطورتها- ستنجز في سرية تامة وتنسيق محكم، وتشرف عليها فرق قوات الدفاع التابعة لولايتي برقة وطرابلس، فهي تراقب قوافل الأسلحة التي تنطلق من السلوم عبر برقة في طريقها إلى طرابلس وتسلمها لقادة الثورة الجزائرية في كنف من السرية التامة[14].

وبعد نيل موافقة الملك نسق ابن حليم عمله مع أحمد بن بلة والمخابرات المصرية، وخطط لإنجاح العملية وإعطائها كامل الصبغة السرية، خاصة وأن الملك حمله شخصيا كامل المسؤولية، وأنه تعهد شخصيا في حالة اكتشاف فرنسا للأمر باستقالته من الحكومة وتبرئة ذمة الملك[15]، ولعل هذا التعهد هو الذي أملى عليه التكتم على موقف الملك وتحمله لمسؤولية دعم الثورة الجزائرية، وعموما فالملك هو الذي فوض رئيس الحكومة بهذه المهمة وطلب منه اتخاذ كل الإجراءات الاحتياطية، وتجنب افتضاح الأمر الذي كان يهدد ليبيا في استقلالها، وأن ابن حليم تحمل جهودا كبرى في الترتيب لإنجاح المهمة. وتوضح شهادة ابن حليم مخطط العمل السري لتمرير الأسلحة، ويتضح منه حجم الجهود الجبارة المبذولة والدقة الصارمة في إنجاح المهمة بالتنسيق مع قادة الثورة الجزائرية، فقد اتفق ابن حليم وإبراهيم الشلحي مع قائد قوات دفاع برقة الفريق محمود بوقويطين على تسلم الأسلحة من المصريين على الحدود المصرية وتمريرها عبر برقة باتجاه طرابلس، وفي طرابلس التي ستكون ممرا ومخزنا للأسلحة اختار ابن حليم أحد الضباط المقربين منه للمهمة الأصعب، إذ استدعى الضابط عبد الحميد بي درنة وكان على معرفة قديمة به وفاتحه في موضوع مساعدة الثوار الجزائريين على تهريب الأسلحة، وتشكيل فريق من عشر ضباط لهذه المهمة، واختلاق مبرر لرفع مسؤولية قائد الشرطة البريطانية بطرابلس "جايلز" عنهم، وجعلهم تحت

وصايته المباشرة، وتحقق ذلك بإيهام ابن حليم "جايلز" أنه يراقب بمجموعة الضباط تلك تحركات مصرية مشبوهة في طرابلس، وكانت خطة محبكة اطلع الملك عليها في جلسة ثانية، مؤكدا له أن الشك لن يخامر فرنسا وعيونها في ليبيا "فالسلاح والعتاد سيكون إما محمولا في سيارات يراقبها ضباط قوة دفاع برقة (في برقة) أو يتولى نقله وتهريبه ضباط شرطة ولاية طرابلس الغرب بأنفسهم..."[16].

واستفادت الثورة الجزائرية بواسطة هذا المخطط السري من تهريب كميات معتبرة من الأسلحة عبر طرابلس، استقدمت من مصر بحرا وبرا، وقد ضمنت السرية المطلقة لهذا النشاط عدم اكتشاف المخطط رغم الرقابة الأجنبية المشددة وبناء علاقات تعاون وتنسيق استمرت لسنوات، وبذلت خلالها خلية بي درنة جهودا جبارة لإنجاح مهمتها والتجاوب مع مطالب الجزائريين.

وأسهم تعاون السلطات الليبية في تسهيل النشاط العسكري للثورة الجزائرية وإمداد جبهات القتال بشحنات مهمة من السلاح، إذ أمّن رئيس الحكومة إنزال شحنة اليخت "انتصار" في ديسمبر 1954م في طرابلس، واتفق مع المخابرات المصرية على استقبال حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة في زيارة رسمية لليبيا ليغطي على المهمة السرية، وتكفل بي درنة بمهمة تفريغ اليخت وإخفائها في مخازن سرية وتسليمها لأحمد بن بلة[17]، وقد اشتملت الشحنة على كميات هامة من الأسلحة[18].

وفي مارس 1955م اضطر البخت "دينا" إلى أن يعرج على طرابلس لإنزال شطر من الشحنة التي كانت تثقله، وفي اليوم الثامن من مارس باشر مسؤول الرحلة نذير بوزار تفريغ الشحنة بالتنسيق مع أحمد بن بلة، ووقف المناضلون الجزائريون على مظاهر الدعم التي كانت ترعاها السلطات الليبية مما زاد في رفع معنوياتهم[19]، وفي نوفمبر 1955م أشرف بن بلة والديب على إنزال يخت "الحظ السعيد" في منطقة زوارة غرب طرابلس البعيدة عن رقابة العيون، وتم استعمال المناضلين الجزائريين وخلية بي درنة في إنزال وتخزين الشحنة في مزرعة استأجرت من قبل أحد الليبيين[20]، وفي فيفري 1956م نقلت اليخت نفسها شحنة ضخمة إلى زوارة أشرف بي درنة على إنزالها وتخزينها[21].

وقدّم ابن حليم تسهيلات مهمة لمرور الأسلحة برا وبحرا وتأمين وصولها للمسؤولين الجزائريين، وقد توالت شحنات الأسلحة المرسلة برا من السلوم بواسطة قوات برقة، حيث كانت تسلم إلى خلية بي درنة التي تتكفل بنقلها عبر ولاية طرابلس إلى مخازن الأسلحة التابعة لقيادة الثورة

الجزائرية، وكان بي درنة يشرف كذلك على تأمين مخازن الأسلحة والتستر على نشاط الشبكة الجزائرية المشرفة على إدخال السلاح إلى الجزائر، ويذكر رئيس الحكومة الليبية أن خطط تمرير الأسلحة بهذه الطريقة كانت ناجعة ومفيدة[22]، كما منحت السلطات المحلية بتوجيه من ابن حليم عدة مراكز في بنغازي وسرت وغرب طرابلس تحولت إلى قواعد خلفية للثورة الجزائرية[23].

وتطلبت مهمة إدخال هذه الأسلحة إلى الجزائر جهودا مضاعفة نسقها بن بلة مع ابن حليم، ويذكر فتحي الديب في هذا الشأن أنه انتقل رفقة بن بلة إلى طرابلس في أكتوبر 1955م من أجل لقاء المسؤولين الليبيين وتسهيل مهمة إدخال مخزون الأسلحة، وأنهما تلقيا من بي درنة تعاونا لتذليل العقبات التي كان يشكو منها محساس لتمرير الأسلحة[24]، وقد قضى بن بلة أياما طويلة في طرابلس للسهر على نشاط تمرير الأسلحة، استغلها في كسب تعاون رئيس الحكومة الليبية وبعض المسؤولين، حيث يشيد بن بلة بهذه العلاقات، "هذه العلاقات كانت موجودة والمساعدة كانت حقيقية ولكنها كانت تعطى لنا في سرية مطلقة لأن ليبيا كانت ما تزال تحت النفوذ الأجنبي ورئيس الشرطة كان إنجليزيا... كان علي أن أعمل في شروط السرية التامة"[25].

وفي منتصف عام 1956م وصلت إلى زوارة شحنتين هامتين على متن سفينة "دوفاكس"، وكان على المسؤولين الجزائريين بذل جهود أكبر في تهريب السلاح اعتمادا على مساعدة ابن حليم، وعرف نشاط مرور الأسلحة خلال عام 1957م تطورا حاسما[26].

وتثمينا للجهود التي كان بن بلة ينهض بها عقد المدني وأحمد بودة اجتماعا مع ابن حليم في القاهرة أواخر أفريل 1956م، وأعلم المدني الوفد الخارجي بأن ابن حليم أبدى استعداده لدعم مشروع مرور الأسلحة عبر ليبيا مشاركة منه في جهاد الجزائر، وقرر الوفد إرسال وفد يضم المدني ودباغين للتفاوض معه في ليبيا، وفي 30 أفريل استقبلهما ابن حليم في بيته واتفقا معهما لعقد اجتماع مع قائد الجيش لبحث مشروع نقل الأسلحة جوا من ليبيا إلى الجزائر[27]، وسجل المدني أن المحادثات كانت مجدية وأفضت إلى تعزيز نشاط مرور الأسلحة برا عبر ليبيا، وتوسط الحكومة لشراء الأسلحة للثورة باسمها، وبخصوص طلب نقل الأسلحة جوا إلى الجزائر تجاوب رئيس الحكومة مع مقترحات الوفد الخارجي[28]، ولكن الوفد الخارجي الذي تبنى هذا المشروع باقتراح من مصر تراجع عنه لاستحالة تجنب الرقابة الفرنسية، وقد مثل المشروع مخاطرة حقيقية[29].

وبعد اعتقال بن بلة نشط أوعمران ونائبه بن عودة في إدخال تلك الكميات المعتبرة من الأسلحة، معتمدين على مساعدة ابن حليم والسلطات التونسية، ويذكر مسؤول التسليح في ليبيا

الهادي عرعار أن مهمة نقل الأسلحة عبر ليبيا وتونس عرفت وتيرة أسرع بفضل تعاون سلطات البلدين[30]، وقد عرف الطريق البري أهميته خلال النصف الثاني من سنة 1956م، وخاصة بداية من عام 1957م، ولكنه عرف انقطاعا لمرتين بسبب تعكر العلاقات الليبية المصرية، كانت المرة الأولى عقب العدوان الثلاثي على مصر، إذ أثار الملحق المصري بطرابلس مشاكل أمنية للسلطات المحلية وانقطعت العلاقات مع مصر وأوقفت ليبيا دخول السلاح، وقد ذكر مسؤول التسليح في ليبيا أنه استطاع إعادة كسب ثقة السلطات الليبية التي سمحت بنقل الأسلحة تحت طائلة من الاحتياطات المتشددة[31]، واضطر دباغين وأحمد توفيق المدني لعقد عدة مباحثات مع السلطات الحكومية، واجتمعا يوم 4 ديسمبر 1956م برئيس الحكومة الذي وعد ببذل جهوده من أجل تجاوز الأزمة وعودة مرور الأسلحة برا[32].

وعلى الجبهة الغربية كان مسؤولو الوفد الخارجي للجبهة ورجال المخابرات المصرية يدركون أهمية المنطقة الشمالية للمغرب الخاضعة للنفوذ الإسباني في تأمين نشاط الثورة الجزائرية وتهريب الأسلحة، فعولوا على إمكانية التنسيق مع المقاومة المغربية وتوحيد المعركة المسلحة[33]، وبذلت في القاهرة جهود مضنية للتحالف مع علال الفاسي ورجال المقاومة، أفضت إلى توحيد جيوش تحرير المغرب العربي وتوفير الأجواء لاستقبال سفن الأسلحة المصرية، وانتقل محمد بوضياف من القاهرة إلى المغرب، وأقام عدة اتصالات مع شبكات تهريب الأسلحة بالريف المغربي ومع المقاومة المغربية، و لم يلتق بقائد المنطقة الخامسة بن مهيدي إلا في مارس 1955م بملوية، فأبلغه بقرب وصول دفعات السلاح المصري[34]، ولعل أهم إنجاز تحقق سنة 1955م هو مبادرة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وقيادة حزب الاستقلال المغربي في القاهرة لتجسيد الكفاح الموحد الذي نادت به لجنة تحرير المغرب العربي، ويبدو أن القيادة المصرية اشترطت على الطرفين الالتزام بالعمل الموحد كشرط لتقديم دعمها المادي[35]، وفي هذا الإطار عقدت في جانفي 1955م اجتماعات تنسيقية بمبادرة مصرية ضمت من الجانب الجزائري بن بلة وبوضياف وبن مهيدي وأيت حمد، وعن الجانب المغربي علال الفاسي ووعبد الكبير الفاسي، وتم استعراض وضعية الكفاح الجزائري والمغربي وظروف تنسيق العمل بين الجبهتين، واتفقوا على أن تقوم مصر بإمداد الثوار الجزائريين والمقاومة المغربية بالسلاح، وأن توصله إلى منطقة الريف الشمالية، وأن يلتزم جيش التحرير الجزائري وحركة المقاومة المغربية ببدء الكفاح الموحد والتنسيق بينهما ضمن قيادة مشتركة سميت "القيادة العسكرية

العليا لشمال إفريقيا"، وتم الالتزام باستمرار الكفاح دون توقف أي طرف حتى يتم التحرير الشامل لأقطار المغرب العربي[36].

واعتبرت هذه الاتفاقية خطوة هامة حققت مطمح شعوب المغرب العربي في وحدة الكفاح المسلح ضد العدو الفرنسي، وفي بداية العمل التنسيقي تعثر الاتصال والتعاون بين الثوار الجزائريين والمقاومة المغربية. إذ كان مسؤول المقاومة المغربية أحمد زياد يرفض استقبال الجزائريين وكذا المساعدات المصرية، ويحاول تجميد نشاط المقاومين الذين يلتحقون بالمنطقة، وبدأت شكوك رجال المقاومة والثوار الجزائريين تؤكد عدم إخلاصه، فتم استدعاؤه إلى القاهرة وتوقيفه هناك، وعيّن علال الفاسي بدله عبد الكريم الخطيب- ذو الأصول الجزائرية- قائدا للمقاومة وجيش التحرير المغربي، وبدأ بذلك التعاون والتنسيق بين الجزائريين والمغربيين[37]، واعتبرت المنطقة الشمالية للمغرب منفذا أساسيا للتزود بالأسلحة بعد كسب الموقف الإسباني، فقد تفاوض الفاسي مع الحاكم الإسباني بالمغرب الشمالي واتفق معه على تمكين الكفاح المسلح ضد الفرنسيين من اتخاذ المنطقة مقرا للتدريب ومعبرا لتزويد المناضلين بالأسلحة في إطار من السرية، ووافق الجنرال فالينو على اتخاذ مناطق محددة لإنزال الأسلحة وتخزينها وتدريب الثوار[38].

وصل أول إمداد مصري بالأسلحة والذخيرة إلى سواحل منطقة الريف المغربي في فيفري 1955م عبر سفينة ديانا، وقام رجال الثورة بإنزالها بنجاح وإيصالها إلى المنطقة الخامسة، وتلتها باخرة مصرية في جوان 1955م أفرغت كمية هامة من الأسلحة والذخيرة[39]، ويذكر الرائد رشيد بأن الإسبان كانوا يغضّون الطرف ويتظاهرون بعدم العلم بما يجري، وأن التنسيق مع المقاومة المغربية حقق نتائج هامة في دعم الثورة، ووفقا لروايته فإن جيش التحرير الوطني كان يتحرك بكل حرية من الغرب الجزائري إلى داخل الريف المغربي، حيث يتم تدريبهم وتزويدهم بالأسلحة ويعودون إلى الجزائر[40]، وتركز الاهتمام المصري على تزويد الجبهة الغربية الجزائرية ومنطقة الريف بالأسلحة، فتم تجهيز باخرة "انتصار" بكميات كبيرة من الأسلحة استقبلت بالساحل المغربي في شهر ديسمبر 1955م، وقسمت حمولتها بين الثوار الجزائريين ورجال المقاومة المغاربة، واعتبرت بمثابة دعم كبير لهما للانطلاق في عمليات عسكرية موحدة على الجبهتين حدد لها موعد الفاتح أكتوبر 1955م كبداية مشتركة[41]، واعتبر هذا الموعد بمثابة انطلاقة قوية للثورة التحريرية بمنطقة وهران وبداية لجبهة كفاح حركة المقاومة المغربية[42].

وبفضل هذا العمل المنسق والقيادة المشتركة استطاعت الثورة الجزائرية والمقاومة المغربية أن تجسد شعارات الحركة الوطنية وتوحيد المعركة المسلحة، ويذكر الطيب الثعالبي أن "جبهة التحرير الوطني كانت قد نسقت العمل مع المقاومة المغربية، وفي نية الدول الثلاث فتح جبهة دفاع مشتركة بين صالح بن يوسف وجبهة التحرير والمقاومة المغربية، وذلك للتصدي لعدو مشترك، وكان جيش المقاومة المغربية قد بدأ بشنّ الهجمات على قوات الاحتلال، وقد تدربت بعض عناصره على يد كل من نذير بوزار والعربي بن مهيدي"[43]. وكانت جبهة التحرير الوطني تهدف إلى توطيد الصلة بينها وبين المقاومة المغربية نظرا لأهمية الجبهة المغربية في إمداد منطقة الغرب الجزائري بوسائل مواصلة الحرب، وتأثير استمرار جبهة الكفاح المغربي في الضغط على القوات الفرنسية. وتؤكد شهادات المسؤولين الجزائريين والمغربيين على العلاقات الوطيدة التي جمعت بينهم في ميدان تنسيق العمليات العسكرية والإمداد بالأسلحة والذخيرة، وإقامة مراكز التدريب والاستراحة، وتعميق الإحساس المشترك بوحدة المعركة، وفي هذا الإطار قدمت حركة المقاومة المغربية مساعدات عسكرية هامة للجزائريين، ويذكر محمد يوسفي جانيا منها بقوله: "لقد ساعدونا وأعطوا لنا الأسلحة وموّنونا كما أعطوا لنا مراكز... لقد ذهبت وزرت مراكزهم وشاهدت نظامهم، في الحقيقة الاتصال بيننا كان جيدا"[44]، إلا أن الأسلحة التي قدمت للجزائريين كانت من النوع الخفيف وبكميات قليلة لأن المغاربة لم يتوفر لديهم احتياط كاف من الأسلحة، وإثر إعلان الاستقلال تحفزت عناصر المقاومة لتقديم كميات معتبرة من الأسلحة، وفضّل أعداد من المغاربة الالتحاق بأسلحتهم بجيش التحرير الوطني، ويؤكد أحد رجال المقاومة محمد بن سعيد أنه أشرف في "تاونات"- حيث كانت ترابط إحدى فرق جيش التحرير المغربي- على مناسبة "تقديم دفعة من المقاتلين الوطنيين المغاربة وكمية من الأسلحة إلى الثورة الجزائرية"[45].

وعلى الجبهة المغربية كان مقررا في 16 أكتوبر 1956م أن تنزل سفينة أتوس حمولتها، لكنها تعرضت لقنص السلطات الفرنسية، كان على متنها حمولة ضخمة من السلاح والذخيرة قدرت بـــ72 طن، ومجموعة من الضباط المكونين في مصر، و لم تكن الخسارة متمثلة في الشحنة فحسب، فقد وجدت فرنسا دليلا لضرب مصر، وشددت رقابتها على تفتيش السفن، مما اضطر قيادة الثورة إلى عدم اعتماد الوجهة الغربية لفترة طويلة، وقد تم بعدها حجز سبعة سفن من بين العشرة التي أخذت الوجهة المغربية[46].

وهكذا يبدو لنا من خلال ما سبق أن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بذل جهودا كبيرة في الحصول على الأسلحة خلال المرحلة الأولى من الثورة، وهي مرحلة حاسمة نجح فيها بن بلة ورفاقه من التغلب على مشكلة التسليح إلى حد ما، حيث نلاحظ أن الداخل كان يشتكي في هذه المرحلة من تأخر وصول السلاح، ولا شك أن هذا يناقض حجم الجهد المبذول وشحنات الأسلحة التي أرسلت الى الداخل، وقد قدم بن بلة بالمناسبة حصيلة قيمة عن حجم المجهود المبذول من بداية الثورة إلى غاية اعتقاله في أكتوبر 1956م، حيث تحدث عن حصيلة 8200 قطعة سلاح بعضها وصل والبعض الآخر في طريق الوصول بليبيا وتونس، والجزء الخاص بعمالة وهران وصل إلى الداخل، وفصّل موضحا أن 2000 قطعة أرسلت عن طريق تونس ووصلت إلى الداخل، و1000 قطعة في طرابلس في طريقها إلى الداخل، وهناك أسلحة تسترجع في تونس والمغرب وإسبانيا، بلغت في المغرب وحده 900 قطعة، هذا بالإضافة إلى 3000 قطعة سلاح احتجزت على متن السفينة أتوس، و2000 بندقية رشاشة و65 مدفع 45 مم مخزنة في الإسكندرية، و5000 بندقية إنجليزية و500 رشاش مضاد للطائرات قدمتها مصر للثورة أخيرا. وكذا باخرة بحمولة 350 طن، قامت بنقل 1500 قطعة إلى وهران و4500 قطعة إلى طرابلس، وباخرة أخرى سريعة كان مقررا أن تجوب السواحل الجزائرية وتمدها بالسلاح، وهذه الحصيلة قدمها بن بلة في الأشهر الأولى لاعتقاله، وذلك ردا على حصيلة عبان الذي ذكر أن الوفد الخارجي لم يرسل منذ اندلاع الثورة وإلى غاية مارس 1956م سوى 450 قطعة إلى منطقة وهران و100 قطعة إلى الأوراس النمامشة[47].

ومع ذلك ظلت مآخذ الداخل حاضرة، ولعل تفسير ذلك مرده إلى أمرين هما: الخلاف الناشب بين قيادة الوفد الخارجي وقيادة الداخل، والاستفادة الحصرية للمناطق المتاخمة للحدود من هذه الأسلحة دون مناطق الداخل (المنطقة الثانية والثالثة والرابعة)، حيث لاحظنا أن بن بلة المتحكم في ملف السلاح خصّ مناطق الأوراس والنمامشة وسوق أهراس بكميات الأسلحة الكبيرة التي دخلت عبر تونس، واستفادت منطقة وهران من الأسلحة القادمة عبر المغرب.

وعليه نقول بأن مشكل السلاح ظل قائما، حيث كان تقييم عبان لحصيلة الأسلحة التي وصلت من الخارج ضئيلة، وألح على ضرورة تدارك الأمر وبذل المزيد من الجهد من أجل تموين الثورة بالسلاح.

3- قيادة الداخل ومشكل التسليح: واجه صمود الثورة في مرحلة الانطلاقة صعوبات جمة ترجع إلى قلة التنظيم والاستعداد، فجل المناطق عدا منطقة الأوراس لم تستكمل التحضيرات التي تسمح

لها بمواصلة العمليات المسلحة، وبالرجوع إلى بعض شهادات الفاعلين ومحضر مؤتمر الصومام الذي سجل إمكانيات المناطق مع انطلاقة الثورة نلاحظ قلة في عدد المجاهدين (حوالي ألف مجاهد)، ونقصا في كمية ونوعية السلاح (غالبيتها بنادق صيد) وشحا في الميزانية[48]، وقلة الإمكانيات هذه مضافا إليها ظروف التشويش التي اندلعت فيها الثورة (انقسام الحزب ومنافسة مصالي) صورت لكثير من المناضلين أن تفجير الثورة يعد مجازفة أو عمل جنوني، وهو ما عبر عنه عبان عندما أعلم لحظة الإفراج عنه بإمكانيات الثورة المتواضعة وأحوالها التنظيمية، ولم يكن يعلم بحجم التحدي الذي قرر مفجرو الثورة رفعه[49].

وقد أدى نقص السلاح بالمجموعات المفجرة للثورة لرصد هدف الحصول على السلاح في عمليات الفاتح نوفمبر 1954م، ويظهر ذلك جليا من خلال التركيز على استهداف مخازن السلاح في عديد الجهات، وكذا حراس الغابات الذين يملكون السلاح، وقد تحققت بعض الأهداف لكنها لم تكن كافية، فقد فشل هجوم أوعمران على مخزن سلاح ثكنة بوفاريك، والحاج لخضر على خزنة سلاح ثكنة باتنة...الخ، وكان ذلك يعني استمرار أزمة نقص السلاح[50].

لقد كان يتوجب على المجموعات المفجرة للثورة أن تعود بعد عمليات فاتح نوفمبر إلى ملاجئها النائية وتأخذ وقتها في التنظيم والاستعداد للمجابهة الحاسمة، وكان هذا الأمر مبرمجا، حيث كان التعويل خلال الستة أشهر الأولى في استمرارية الثورة على منطقة الأوراس، وقد تعهد قائدها بن بولعيد بهذا الأمر في الاجتماعات التحضيرية لاندلاع الثورة[51].

ولهذا نسجل عموما تركز العمليات العسكرية خلال المرحلة الأولى في الأوراس، الأمر الذي صور للإدارة الفرنسية أن الثورة محصورة هناك ويمكن بالتالي وأدها بسهولة، وأما المناطق الأخرى فكانت تسارع الوقت لتركيز تنظيمها السياسي وبناء هياكلها العسكرية، وقد وضعت نصب أعينها تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآتية:

- تحضير العمل السياسي ليكون أرضية للعمل العسكري، ويشمل هذا التحضير التعريف بأهداف الثورة ومبادئها، وكسب الأنصار لها، وتشكيل تنظيم سياسي قاعدي يضمن غرس جبهة التحرير الوطني في كل دوار وحي، ويلبي متطلباتها من دعم لوجستيكي وتجنيد وأخبار وقت الحاجة.

- تنظيم وتدريب فرق جيش التحرير الوطني لتقوم بواجبها على أكمل وجه، حيث وضعت شروط صارمة لتجنيد المصممين والقادرين على حمل السلاح، سواء كانوا مجاهدين أو مسبلين أو فدائيين، وتم تنظيم الفرق العسكرية وتدريبها على حرب العصابات، كما حددت الصلاحيات

والأهداف، وكانت هذه الفرق تقوم بنصب الكمائن وتخريب منشآت العدو وتطهير الساحة من الخونة.

- الحصول على الأسلحة في الداخل بمختلف الطرق والوسائل، وخاصة جمع وشراء أسلحة الصيد المتاحة لدى المواطنين، والتركيز في العمليات العسكرية الأولى على تحصيل السلاح، وتنفيذ كمائن بقصد غنم الأسلحة، وتشجيع مبادرات الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بصفوف الثورة لدعمها بالسلاح والرجال.

وعلى الرغم من النجاحات التي حققتها الثورة في مرحلتها الأولى إلا أن صعوبات جمة واجهتها. نذكر منها:

- شدة الطوق العسكري الفرنسي الذي شكل خناقا على المجاهدين في بعض المناطق، وخاصة في المنطقة الأولى، ويكفي أن نذكر أن الإدارة الفرنسية جندت كافة طاقاتها لوئد الثورة وهي في المهد، وسارعت للرفع من عدد جنودها في الجزائر، وشنت طوقا شديدا لمحاصرة الأوراس، ومنع انتقال عدوى الثوار إلى المناطق الأخرى.

- قلة الإمكانيات المادية: حيث مثل عدم توفر الإمكانيات المادية مشكلا حقيقيا لقيادة الثورة، وخاصة المال وهو عصب حياة الثورة، وقد عالج قادة الثورة هذا المشكل بإمكانياتهم الخاصة، فسخروا أملاكهم الخاصة مثلما فعل بن بولعيد وبن طوبال، ولجأوا للاقتراض، حيث اقترض مثلا زيغود مبلغ خمسة عشر ألف فرنك للإنفاق على فرق المجاهدين، وقد بدأت تنتظم مسألة تمويل الجيش والجبهة عن طريق الاشتراكات والتبرعات، وكان الشعب سخيا- كما يؤكد ابن طوبال- في الإنفاق على ثورته[52].

- مشكلة التسليح والتموين: ظلت مشكلة عدم توفر الأسلحة والتموين تشكل عائقا أمام تفعيل قدرات الجيش وتجنيد المناضلين، وذلك رغم وعود الوفد الخارجي بقرب الفرج، وقد اندلعت الثورة من دون أن تدخل أية قطعة سلاح من الخارج، وكان لابد من انتظار أواخر عام 1954م لتبدأ تتسرب بعض القطع، وكانت وتيرة دخول الأسلحة طيلة عام 1955م بطيئة، وخلال عام 1956م أدخلت شحنات معتبرة، لكنها وجهت لمناطق الحدود والأوراس من دون أن تستفيد منها المناطق الداخلية، ولهذا استمر العمل بمبدأ "خذ سلاحك من عدوك" وتم تحاشي المواجهات المباشرة مع العدو، وقد ساد تذمر بعض القادة من تأخر وصول الأسلحة ومن نقص التموين، وذلك على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلها بن بلة ورفاقه للإيفاء بالتزاماتهم[53].

ولمواجهة مشكلة نقص السلاح والذخيرة اعتمدت قيادة الداخل على المصادر الداخلية، وكان منها:

- جمع أسلحة المواطنين: اعتمدت قيادة الثورة في الداخل على الإمكانات المتوفرة من السلاح، حيث أصدرت الأوامر بالسعي لجمع الأسلحة من المواطنين، وإعطاء الأولوية في التجنيد لمن يملك السلاح أو يقدر على شرائه، وهذا الأمر مكن من جمع كميات معتبرة من بنادق الصيد المتوفرة بكثرة لدى المواطنين في الأرياف خصوصا.

- شن كمائن ومعارك بغية الحصول على السلاح: ففي إطار شعار "خُذ سلاحك من عدوك" بادرت مجموعات المجاهدين إلى تنظيم كمائن محكمة وشن معارك من أجل غنم الأسلحة، حيث تفيد شهادات مجاهدي الأوراس أنهم خاضوا معارك ضاربة مع العدو الفرنسي، معتمدين في ذلك على حرب العصابات، أو القيام بنصب الكمائن لدوريات الاستعمار الفرنسي، وأحيانا من دون مراعاة الخطر المحدق بهم، فقد كان همهم الوحيد هو جمع السلاح[54]، وبالإضافة إلى المعارك قام المجاهدون بنصب الكمائن للقوافل العسكرية، حيث بلغ عدد الكمائن 20 كمينا خلال سنة 1955م، ووصل إلى 108 كمينا سنة 1956م[55]، وقد عرف عن عاجل عجول وعباس لغرور حرصهما على اعتراض قوافل العدو من أجل الحصول على أكبر عدد من الأسلحة، وكان من أشهر تلك الاعتراضات كمين عقبة تعيشت الذي غنم فيه لغرور أسلحة كثيرة[56].

- تشجيع المجندين في الجيش الفرنسي على الفرار بأسلحتهم الى الثورة: تم التخطيط بإحكام للاستفادة من خبرات الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي ومن أسلحتهم، وفي هذا الشأن وجهت حملة واسعة لتشجيعهم على الالتحاق بالثورة، ونجحت الكثير من المبادرات عبر التراب الوطني، ويمكن أن نشير على سبيل المثال إلى حملة الفرار من مركز البطيحة قرب سوق أهراس، وذلك في الأسبوع الأول من شهر مارس 1956م[57]، حيث نسق السعيد لاندوشين مع محمد عواشرية وعبد الرحمن بن سالم لفرار كتيبة عدد أفرادها 130 جنديا تحت قيادة ضابط فرنسي منهم 106 جزائري والباقي فرنسيون، وتم أثناء الفرار التخلص من الجنود الفرنسيين، وغنم كمية كبيرة من الأسلحة[58]. وكذا عملية الفرار من مركز الصبابنة التي نفذها سي الزوبير بالقرب من مغنية عام 1956م، وعملية فرار القناصة الجزائريين من نخبة الجيش الفرنسي في منطقة بن سرور ببوسعادة، والذين التحقوا بأسلحتهم بجيش التحرير الوطني، وكان لهم دور كبير في تموين منطقة بسكرة بعدد لا بأس به من الأسلحة التي جلبوها معهم[59]، وامتدت عمليات الفرار إلى المجندين

المهاريست بالصحراء، ففي تيميمون نفذت كتيبة المهاري بتوجيه من أمحمد الهاشمي عملية فرار يوم 15 أكتوبر 1957م من مركز حاسي صاكة، وأخذوا معهم 75 قطعة سلاح[60]، ونظرا لانتشار الظاهرة بادرت فرنسا للقيام بإبعاد الجنود الجزائريين من الجزائر إلى ألمانيا الغربية، وجلب الجنود الفرنسيين من ألمانيا الغربية إلى الجزائر[61].

- مراوغة السلطات الفرنسية: حيث بادرت منطقة القبائل عشية مؤتمر الصومام إلى خطوة جريئة، الهدف منها الحصول على السلاح، وتمثلت في مجاراة مبادرة لاكوست بتسليح الجزائريين لمحاربة الثورة، حيث وضع لاكوست الثقة في ثلاث عناصر من جبهة التحرير لتجنيد مجموعات جزائرية وتسليحها، وخاب ظنّه عندما أعلنت قيادة الثورة أنها غنمت نتيجة لذلك عشرات الأسلحة التي كانت بحاجة إليها[62].

وقد استمرت مشكلة تزويد الداخل بالسلاح طوال المرحلة الأولى من الثورة 1954-1956م، وكان على قيادة الداخل أن تتكيف مع هذا المعطى وتعتمد المصادر الداخلية في التموين، كما كان عليها أن ترسم استراتيجية عسكرية تتناسب وقلة امكانياتها، ومنها اعتماد حرب العصابات وما يرتبط بها من كمائن واشتباكات في الجبال والأرياف، والعمل الفدائي بالمدن.

وقد أتت الكمائن ببعض النتائج المهمة، حيث كانت المجموعات تتزود من غنائم الأسلحة، وهو ما لوحظ جليا في هجمات 20 أوت 1955م بالشمال القسنطيني، وأما رجال الفداء فقد تقرر تزويدهم بالقنابل والعبوات المصنعة محليا، حيث كانت تجمع قنابل الطائرات غير المنفجرة والقنابل المزروعة في الأرض، ويتم تفكيكها وصناعة المتفجرات اعتمادا على خبرات الجزائريين، ومنهم طالب عبد الرحمن الطالب الخبير في الكيمياء، والذي كان يشرف في العاصمة على ورشتين تزودان فدائيي العاصمة بالمتفجرات[63].

الخـــاتمـــة: من خلال ما سبق استعراضه يتبين لنا أن قيادة الثورة بذلت جهودا كبرى من أجل الحصول على الأسلحة من الخارج، وتمكنت من إرساء شبكة نقل وتخزين للأسلحة، ومع ذلك تأخر دخول السلاح إلى أرض الوطن إلى غاية بداية عام 1955م، وفي ظل تأخر وصول الأسلحة اعتمدت قيادات الثورة في الداخل على تمويل نفسها بنفسها من السلاح، وذلك في إطار سياسة "خذ سلاحك من عدوك"، ونميز حصول تفاوت بين المناطق والجهات في هذا الأمر، حيث نلاحظ جليا تركز الكميات الكبيرة من الأسلحة في منطقة الأوراس.

الهوامش:

1- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر نجيب عباد وصالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 70، وشهادة الإخوة بالعزوي، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الاوراس: مصطفى ابن بوالعيد والثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر، 1999، ص 453.

2- شهادة محمد بوضياف، جريدة الشعب، الجزائر، عدد يوم 17 نوفمبر 1988.

3- تمت هذه الزيارة في أوت 1954 ونوه بها ابن بلة في مذكراته، انظر ابن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة العفيف الأخضر، ط2، دار الآداب، بيروت، 1979، ص106.

4- الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، صص62- 63.

5- شهادة بشير القاضي في أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف: جيش التحرير المغاربي 1948-1955، ملتقى نظمته مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، "11-12 ماي 2001، منشورات مؤسسة بوضياف، الجزائر، 2004. صص169-170، وشهادة الهاشمي الطود: جيش التحرير المغاربي 1948-1955، المرجع نفسه، صص13-25.

6- يذكر الديب أن بن بلة عاد للقاهرة يوم التاسع أكتوبر بعد أن اجتمع مع ابن بوالعيد وديدوش وكريم وبن مهيدي وبوضياف وبيطاط، ولكن مصادر أخرى تشير الى آن الاجتماع تم مع ابن بوالعيد وبوضياف لوحدهما، وأنه تم بعد اجتماع العاشر أكتوبر الذي جمع لجنة الستة في الجزائر، و لم توضح شهادة بوضياف الأمر، انظر الديب: المصدر السابق، صص43-45.

7- فتحي الديب: المصدر نفسه، صص33-48.

8- المصدر نفسه، صص62 -67.

9- احمد ابن بلة: المصدر السابق، ص107، واحمد منصور: الرئيس احمد بن بيلا .. يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، كتاب الجزيرة، الدار العربية للعلوم ــ دار ابن حزم، بيروت، 2007، ص 100، 102 .

10- مصطفى ابن حليم: ابن حليم مصطفى أحمد: صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق مصطفى احمد بن حليم، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1992.، ص ــ ص، 350 ،.351

11- المصدر نفسه، ص ــ ص، 350 ــ.351

12- شخصية بارزة وأسرته من أصول جزائرية، خلف والده ابراهيم الذي كان موضع سر الملك، فكان لا بد من إعلامه بهذا الأمر ليشركه في تحمل المسؤولية، وقد لعب دورا مهما في خدمة الثورة الجزائرية من موقعه استنادا إلى وثائق بعثة جبهة التحرير الوطني بليبيا وشهادات قادة الثورة الجزائرية، انظر مثلا تقرير رئيس البعثة بطرابلس المؤرخ يوم 27 جويلية 1958 بالأرشيف الوطني الجزائري، بئر خادم،

ANA: Carton N°4 Dossier N°4 -5 " rapport en sujet de l´interview avec le 1er ministre lybéen"

13- مصطفى ابن حليم: المصدر نفسه، صص352-353. ----14- المصدر نفسه، ص353. ----15- المصدر نفسه.

16- مصطفى ابن حليم: المصدر السابق، صص353-356.

17- المصدر نفسه، ص 356، وفتحي الديب: المصدر السابق، ص66.

18-BOZBIDA Abdelmajid, La Logistique durant la guerre de liberation nationale; ce que je sais, ed Bibliopolis, Alger ,2005,p 89

19- Nadir BOZAR, L'Odyssee du DINA recit du premier transport d'armes de la révolution algerienne, ed ENAL, alger, 1993, p -p15-71.

20- فتحي الديب: المصدر نفسه، ص128 وما بعدها، واحمد منصور: المصدر السابق، صص100-101.

21- فتحي الديب: المصدر نفسه، ص.167

22- مصطفى ابن حليم: المصدر نفسه، ص 357.

23 - Mohammed LEBJAOUI :Verité sur le révolution Algerienne ،ed; Gallimar، Paris، 1970. P 127

24 - فتحي الذيب: المصدر السابق، صص127-128. ----25- احمد ابن بلة: المصدر السابق، ص .107

26- فتحي الديب: المصدر نفسه، ص675 وما بعدها. ---27- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث، ط2، م وك، الجزائر، 1988، صص139ــ 141. ---28- المصدر نفسه، صص141- 143.

29- المصدر نفسه، صص141-143. ---30- تقرير محمد الهادي عرعار مسؤول التسلح بليبيا عن مهمته بتاريخ 1957/07/03 بالأرشيف الوطني الجزائري. ---- 84 - A.N.A. GPRA B 4 . DOS .

31- المصدر نفسه.

32- صاحب أعمال ثري من الأسرة الملكية ومقرب من ابن حليم والشلحي، انظر أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، صص275-276.

33- تم ذلك من خلال الاتصالات التي كلف بها بوضياف في صيف 1954 مع عناصر المقاومة المغربية من أجل بحث سبل تطوير التعاون والاستفادة من مناطق الريف في تدعيم الثورة بالسلاح وحماية الوطنيين الجزائريين وكذا من أجل العبور والالتحاق بالخارج، كما تم التعاقد مع محمد الفاسي لشراء شحنة أسلحة عشية انطلاق الثورة التحريرية لكن الصفقة لم تتم واقتصرت فائدة هذه الاتصالات كما يذكر بوضياف على معرفة المسالك الحدودية و"إقامة علاقات طيبة مع الوطنيين المغاربة في الريف"، ينظر شهادة بوضياف بجريدة الشعب، العدد (17 نوفمبر1988)، ص12.

34- المصدر نفسه. ----35- بلقزيز عبد الإله وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، 1948 – 1986، محاولة في التاريخ، ط1، م د و ع، بيروت، 1992، ص 263 ---36- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 73.

37- بلقريز عبد الإله وآخرون: المرجع السابق، ص 260، وفتحي الديب: المصدر السابق، ص 100.

38- فتحي الديب: المصدر نفسه، ص 101.---39- المصدر نفسه، ص 104. وأحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة، مصدر سابق، ص99.

40- محمد صديقي: الطرق والوسائل السرية لإمداد الثورة الجزائريين بالسلاح، ترجمة أحمد الخطيب، دار الشهاب، باتنة، 1986، ص ص 25 – 26.---41- فتحي الديب: المصدر السابق، ص 121.----42- المصدر نفسه، ص ص 649 – 654.

43- شهادة الطيب الثعالبي لمجلة أول نوفمبر، الجزائر، العدد 90 -91 (أفريل 1988)، ص 27.

44- حديث محمد يوسفس مع مجلة الجيش: مجلة الجيش، تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، عدد خاص بالتسليح، الجزائر، 1987، ص 65.----45- بلقريز عبد الإله وآخرون: المرجع السابق، ص 61.

46- عبد الله مقلاتي: اشكالية التسليح خلال الثورة الجزائرية، ابتكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 145.

47- رسالة عبان التي أوردها حربي.

HARBI Mohammed: Les Archives de la revolution Algerienne, ed, jeune Afrique, Paris, 1981,169- 171.

48- شهادة ابن طوبال، جريدة الجمهورية، عدد يوم 29 مارس 1982، ص5.

49- خالفة معمري: عبان رمضان، ترجمة زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص 205.

50- شهادة اوعمران، المنظمة الوطنية للمجاهدين: الطريق الى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ج3، صص77-79-225.

51- شهادة بيطاط.

Patrick Eveno et Jean Planchais, La guerre dAlgerie , Dossier et temoinages , ed , Laphomic , Alger,1990, p 88 - 89

52- شهادة ابن طوبال، حوار، جريدة الجمهورية، عدد يوم 29 مارس 1982، ص 5.

53- انظر حول مشكلة التسليح، احمد ابن بلة: المصدر السابق، ص98 وما بعدها، ومقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، دار السبيل، الجزائر، 2009، ج 1، ص 248 وما بعدها.

54- محمد الطاهر عزوي: "واقع الثورة التحريرية بالأوراس في السنوات الأولى" الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، المرجع السابق، ص60.

55- مختار فيلالي: "ملتقى المعارك الكبرى، الولاية الأولى التاريخية وثورة التحرير"، مجلة التراث، باتنة، العدد 11، ص 63.

56-Mohamed larbi Madaci, Les tamiseurs de sable aures–nememcha 1954–1959, Editions ANEP.Alger, 2001, pp71-78.

57- إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، 1992، ص 110-111.

58- تتمثل الكمية التي حصلوا عليها في 7 بنادق، رشاش، مدفع هاون عيار 60 مم، ومدفع هاون عيار 80 مم، و45 رشاش طومسون أمريكية، وما يزيد عن 45 بندقية حربية من نوع قاران، و4 مدافع بازوكة، ومسدسات وعدة أكياس وصناديق للذخيرة الحربية، كما استولوا على ما بين 7 إلى 8 أجهزة إرسال واستقبال، وقد تم نقل الغنائم بواسطة 48 بغلا، منهم 8 تابعين للمركز والباقي جمع من القرى المجاورة. انظر إبراهيم العسكري، المرجع نفسه، ص110.---59- عمار حشية: الثورة في الأطلس الصحراوي، دار إفريقيا للنشر والتوزيع، وادي سوف، 2001، ص12.

60- Charles renaud Patrick .Les combats sahariens 1955-1962 .Grancher. paris. 1993.. PP 140- 143

61- إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص112.----62- المجاهد: العدد3 ، وزارة الإعلام، 1984، ص ص 35-40.

63- المنظمة الوطنية للمجاهدين: معارك ثورة التحرير، منشورات قسم الإعلام لحزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1982، ص 160.

ABSTRACT: This article addresses the issue of arming the Algerian revolution in its first phase, 1954-1956, and made various difficulties, and efforts by overseas leaders and the interior, especially regarding access to weapons and the establishment of networks transferred to Algeria through Libya and Morocco, has been shown us the importance of the effort and the size of the important reinforcement that benefited from some areas of editorial revolution, especially the regions of eastern and western borders of the nation.